إصلاح التعليم المزعوم:

رؤية إستراتيجية لإتمام مسلسل تفكيك التعليم العمومي

إصلاح التعليم المزعوم:

رؤية إستراتيجية لإتمام مسلسل تفكيك التعليم العمومي

يحكم منطق النيوليبرالية القائم على تسليع التعليم والاهتمام بالتوازنات المالية، على ملايين الطلاب بالجهل وسد الجامعة أمامهم وفي نفس الوقت جعل ظروف دراسة من أسعفه الحظ تقارب الجحيم (اكتظاظ، ونقص التأطير، وهزالة التكوينات)، ويحكم في نفس الوقت على شغيلة التعليم العالي بتشديد الاستغلال وكل أشكال العمل الهش (التعاقد، العمل المؤقت.. الخ).

لا بد إذن من القطع مع منظور البنك العالمي وكل مؤسسات الرأسمال العالمي، إيلاء العناية لحاجيات الكادحين في تعليم عمومي مجاني وجيد، وفي نفس الوقت توفير ظروف ملائمة لتلقي التكوينات.

جريدة المناضل-ة
عمالية-نسوية-شبيبية-أممية
Almounadila.info

محتويات:

تقديم.....4
ماذا بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق.....5
"رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030".....18
التعليم العالي تحت مطرقة الإصلاح.....25

لم تعد الجامعة "مؤسسة عمومية" تقدم "خدمة عمومية واجتماعية وإنسانية"، بل تحولت تحت وقع الإصلاحات المتتالية والمستلهمة لليبرالية الجديدة، لتصبح جزءا من مجتمع تنافسي البقاء فيه للأضعف. وينتقد البنك العالمي "ضعف، إن لم يكن غياب، المنافسة ما بين المدارس"، ويقترح عكس ذلك.

لذلك يرى المجلس الأعلى لتعليم أن وظيفة الجامعة هي "أن تقدم مؤسسات التعليم العالي خدمة عمومية ذات جودة، بموارد تمويل مناسبة ومتنوعة، سواء كانت عمومية أو خاصة، وأن تكون لها، بقوة القانون، إمكانية أن تكون لها موارد خاصة من خلال مشاركتها في طلبات العروض، وأن تستثمر وتدخل في شراكات، مع إدماج الطلبة الباحثين في مشاريع البحث. علما بأن الدعم الحكومي لمنظومة التعليم العالي والبحث والابتكار، أساسي لضمان التوازن بين المهام التكوينية والوظائف الاجتماعية".

تشديد استغلال شغيلة التعليم العالي

بعد أن تخلص التعليم العالي بفعل القانون 01.00 وقوانين التدبير المفوض من جزء من شغيلته (حراسة ونظافة وصيانة)، وجه مدفعيته نحو هيئة الأساتذة والأطر بشكل عام، فعوض التوظيف بالتعاقد. وهو عين ما يقترحه المجلس الأعلى للتعليم انسجاما مع الوارد في الميثاق والمخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية: "وضع نظام أساسي للموارد البشرية، أساتذة باحثين، وأطرا وعاملين في مؤسسات التعليم العالي... مع تنويع الأنظمة التعاقدية داخل الجامعة".

إن القانون يتبع الواقع كظله، ولم تنتظر الجامعات العمومية توصية المجلس الأعلى للتعليم ورأيه حول تغيير القانون 01.00، بل لجأت منذ مدة إلى "تنويع الأنظمة التعاقدية داخل الجامعة"، من خلال الاستعانة بخدمات خريجي الماستر والدكتوراه في أداء مهام بعينها داخل الجامعة: تقديم دروس، مراقبة الامتحانات وتصحيح الأوراق... الخ.

ويجب أن نسجل النقص الفظيع في الأطر التعليمية بالجامعات المغربية، حتى باعتراف المجلس الأعلى للتعليم ذاته؛ "من باب المقارنة، لكي يبلغ المغرب نسبة قريبة من بلد كفرنسا، لا يوجد في المراتب الأولى لمجموعة البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنه مطالب بتوظيف أكثر من 18 ألف أستاذ. وستزداد هذه الحاجة مستقبلا، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأعداد المتكاثرة للطلبة الملتحقين بالجامعة... كما ستزداد حدة ضغوطات التأطير، بفعل تقاعد عدد كبير من الأساتذة، سيبلغ خلال السنوات الست المقبلة 1855 مدرس، أي ما يناهز 16% من العدد الإجمالي للأساتذة في الوقت الحالي" .

من أجل تعليم جامعي عمومي ومجاني وجيد

إصلاح التعليم المزعوم:

رؤية إستراتيجية لإتمام مسلسل تفكيك التعليم العمومي

مر التعليم بالمغرب بعدة مخططات سميت إصلاحا، زادته خرابا على خراب. إصلاحات أملتها ضرورات الخضوع لمتطلبات الدائنين تفرض تقليص تمويله لأقصى حد، والاستجابة لحاجات السوق الرأسمالية العالمية ورأس حربتها الشركات العملاقة العابرة للقارات. توالت الإصلاحات المزعومة، وتوالى إقرار الدولة نفسها بالفشل في النهوض بأوضاع التعليم وبجودته.

ما تروم الدولة تحقيقه هو خلق مجالات استثمار مربح للقطاع الخاص في قطاعات الخدمة العمومية، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق ذلك، ولا تهمها لا جودة التعليم ولا تعميمه... هكذا بعد كل جولة "إصلاح" يكتسح القطاع الخاص قطاع التعليم ويتراجع التعليم العمومي ويزداد تدهورا.

ما أقرته الدولة مؤخرا وأسمته رؤية إستراتيجية للتعليم في أفق 2030 تعميق لمنحى التفكيك الممنهج للتعليم العمومي وتخليها عن ضمان تعليم مجاني عمومي وذا جودة لأبناء الشعب الكادح وبناته، وهي رفعت يدها عن جعل التعليم ليصبح من اختصاص قطاع خاص جشع، ومشتلا لتخريج يد عمل مؤهلة مستجيبة لحاجات المقاولة الرأسمالية، ولا يهمها نشر تعليم ينمي المعرفة والتفكير النقدي يسهم في رقي البشر...

يضم الكراس التالي مقاربة تحليلية لمضمون ما تسميه دولة البرجوازيين رؤية استراتيجيه وأهدافها الفعلية المخفية وراء كلام منمق حول الأهمية القصوى للتعليم ولجودته... وغايتنا من كشف حقيقة المرامي الطبقية لإستراتيجية الدولة الحالية هي فتح نقاش ضروري حول سبل النضال من أجل تعليم عمومي علماني مجاني وذا جودة في صفوف المناضلين وأيضا حول مطالب هذا النضال ومنظمات النضال الطبقي الموكول إليها النهوض به.

يوصي المجلس الأعلى للتعليم بـ"تعزيز استقلالية الجامعة، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتفادي إجراءات لا تشجع على استقلاليتها الذاتية على المستويات المالية، والإدارية، والتربوية، والأكاديمية، والثقافية، والعمل على توسيع وتطوير مهامها الجديدة لتساهم مباشرة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل تكوين ذي جودة، وبحث علمي يحترم المعايير المعتمدة عالميا"31.

وهي توصية عزيزة على قلب البنك العالمي؛ "يمكن أن نعتبر ضعف الحكامة عاملا بارزا في القصور الذي تعاني منه عديد المؤسسات الجامعية في مستوى الأداء الداخلي والخارجي"32. "فجل الجامعات في البلدان العربية تعاني من صرامة الإجراءات المركزية التي تمنعها من تحديد طاقتها الاستيعابية وحرية تحديد الرسوم الدراسية، فضلا عن تقييد حرية التصرف في ميزانيتها"33.

تكييف الجامعة مع عالم المقاولة

الاستقلالية موجهة لجعل الجامعة مرنة وقادرة على التكيف بيداغوجيا وماليا مع تحديات السياسة المالية للدولة الخاضعة لالتزامات دولية بخصوص الديون، وفي نفس الوقت قادرة على الاستجابة لتغير متطلبات سوق العمل ورغبات المقاولات.

لا زال البنك الدولي- الآمر والناهي في قضية التعليم بالمغرب- ينتقد "الجامعات الحكومية في المغرب لأنها تركز على الجانب النظري وتترك الطلاب بدون أي مهارات عملية مطلوبة للعثور على عمل"34.

وهو نفس ما نص عليه تقرير المرصد العربي للتربية: "مؤسسات تدريب لها المرونة في التعامل مع متطلبات محيطها المباشر حتى تكيف تدخلاتها بما يلبي الرغبات المعبر عنها من قبل مؤسسات الإنتاج. ولها من الآليات ما يمكنها أيضا من القيام باستشراف الاختصاصات الجديدة أو تغير الملامح المطلوبة في الاختصاصات الراهنة. ولا يمكن لمؤسسات التدريب النهوض بهذا الدور ما لم تكن مرتبطة بمحيطها وفي علاقة دائمة مع جهاز الإنتاج." .

ولذلك يقترح المجلس الأعلى للتعليم "تمكين الجامعات من وضع سياسة علمية بشراكة مع الجهات والجماعات الترابية ومؤسسات دولية... وفي هذا السياق يتعين تشجيع المقاولات الراغبة في الاستثمار في البحث العلمي بإعادة النظر في القانون المنظم للشغل لتمكين المقاولة من التعامل المرن مع الخبرات العلمية والتقنية للجامعة، ولا سيما مع الباحثين الشباب".

تحويل الجامعة إلى مقاولة

---

31 . نفس المرجع.

32 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

33 . نفس المرجع.

34 . "الارتقاء بالتعليم الحكومي في المغرب"، موقع مجموعة البنك الدولي، 12 فبراير 2015.

"تكريس دور الدولة الاستراتيجية والناظمة بحيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد التوجهات الكبرى والاختيارات الاستراتيجية والمعايير الضرورية، والآليات المؤسساتية والقانونية لضمان تنفيذها، مع التدخل من أجل التتبع والتقييم وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة"28.

لذلك نص مشروع التعديل الذي أعد المجلس الأعلى للتعليم قراءته حول على "ملاءمة التشريع مع أحكام ومبادئ الدستور الجديد29".

تعليم عال بدرجات

سببت الإصلاحات المتتالية على الجامعة العمومية، ظهور نظام تعليمي بسرعات متفاوتة؛ تعليم عال خاص ومؤسسات ذات استقطاب محدود موجهة للقادرين على الأداء والمتفوقين دراسيا، وتعليم عال عمومي ومؤسسات ذات استقطاب مفتوح موجه للفقراء وضحايا النظام التعليمي.

يقترح مشروع تغيير القانون 01.00؛ "تقديم عروض للتكوين تتلاءم مع المؤهلات الفكرية لكل طالبة وكل طالب لا تقصي ذوي القدرات المتوسطة، ولا تعيق ذوي القدرات العالية من أجل الولوج إلى أعلى مستويات الكفاء والبحث"30.

أي استمرار هذه الثنائية بين مؤسسات موجهة للمتفوقين والقادرين على الأداء، وأخرى موجهة للمتخلفين (ذوي القدرات المتوسطة) وغير القادرين على الأداء.

مكانة جد متميزة للقطاع الخاص

حافظ مشروع تغيير القانون 01.00 على المكانة الاعتبارية الممنوحة سابقا للقطاع الخاص، وجعله "طرفا أساسيا وشريكا إلى جانب الدولة للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي".

يتأسف المجلس الأعلى للتعليم في رأيه المقدم حول مشروع تغيير هذا القانون من أن هذا الأخير "حصر مجال الشراكة في القطاع العام وخصص له نظاما امتيازيا، فإن مبدأ المساواة يبدو مستبعدا في التعامل مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة، الأمر الذي يضعه في موقع لا يرقى إلى مستوى اعتباره "شريكا" حقا". ويدعو المجلس لتوسيع هذه الشراكات لتشمل القطاع الخاص، في وقت كانت نتيجة هذه الشراكات بين القطاع العام والخاص في قطاعات أخرى تسخيرا للموارد العمومية ومنحها كأرباح للقطاع الخاص.

استقلالية الجامعة

28 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العملي، "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030".

29 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "رأي المجلس حول : مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي"، أبريل 2015.

30 . نفس المرجع.

ماذا بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق

"إن المدرسة المغربية متخلفة وفاشلة"، "إن الكثير من التلاميذ في السنة الثالثة إعدادي لا يتقنون القراءة والكتابة"، كما أنه بعد تسع سنوات في المدرسة، فإن "طفلا من أصل ثمانية أطفال لا يتقن اللغة العربية". هذا ما أدلى به وزير التربية الوطنية رشيد بلمختار، خلال منتدى دولي للتعليم، في سبتمبر 2014.

ليس هذا إلا النزر اليسير من الوارد في تقرير تحليلي أنجزه المجلس الأعلى للتعليم بتاريخ دجنبر 2014 تحت عنوان "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000- 2013؛ المكتسبات والمعيقات والتحديات".

يوجد بالتقرير ما رشح فقط من تقارير أجهزة الدولة، وتحاول بذلك تلطيف وقع كارثة التعليم منذ تطبيق الميثاق الوطني. وفي الوقت ذاته المعلومات والمعطيات والأرقام التي ستفيد إدامة نفس السياسة التعليمية التي سطرها الميثاق الوطني.

المحددات الكبرى للميثاق:

بدأ المغرب "إصلاح" المدرسة العمومية منذ بداية الثمانينات بحفز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبعدهما منظمة التجارة العالمية.

لذلك تحددت سياسة الدولة في التعليم بخطوط عريضة وهي بشكل شديد الاختصار1:

* تقليص الميزانية الموجهة لقطاع التعليم وتشجيع البحث عن موارد أخرى لتمويل القطاع.
* فتح الباب للرأسمال الخاص للاستثمار في قطاع التعليم بمبرر مساعدته للدولة لتحقيق تعميم التعليم.
* ملاءمة المدرسة [مناهجا وبرامجا] مع متطلبات السوق؛ تكوين يد عاملة مؤهلة ورخيصة وخانعة وفي نفس الوقت المواطن المستهلك.

البنك العالمي.. مواكبة لصيقة للهجوم على التعليم

"خلال السنوات القليلة الماضية، لعبت مجموعة البنك الدولي مع شركاء التنمية الأساسيين، كالاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية، دورا في مساعدة الحكومة على تحديد الإجراءات والأولويات المطلوبة

1. للمزيد الإطلاع مقالات حول الهجم على التعليم بموقع almounadil-a.info

* حول "الميثاق الوطني للتربية و التكوين" التعليم ليس بضاعة...دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية
الجامعة المغربية ونضال الطلاب ضد الإصلاح البرجوازي للتعليم: الموسم الجامعي 2003-2004
قانون "الإصلاح الجامعي": التضحية بالجامعة العمومية على مذبح مصالح أرباب العمل ودولتهم.

للارتقاء بالقطاع.. وقدم مجتمع المانحين دعما نشطا ومتواصلا للحكومة المغربية على مدار عملية التحضير والتنفيذ لبرامج إصلاح التعليم.."1.

ماذا تحقق بعد 13 سنة من تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

جرى تقديم الميثاق سنة 2000 على أنه هو العلاج الناجع لأزمة التعليم، وسيتخلص المغاربة من الجهل والأمية وفي نفس الوقت سيتحسن الاندماج المهني لخريجي المدرسة العمومية، وهو ما ينوه به التقرير التحليلي.

ماذا تحقق من ذلك بعد 13 سنة من إقرار الميثاق وتطبيقه واستكماله بمخطط استعجالي سنة 2009؟ إن جرد المتحقق من ذلك يشبه حفلة تحطيم أصنام.

أولا- رهان التمويل

يؤكد التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم أن الميثاق نص في دعامته 19 (المادتان168 و170) على " تحسين تمويل نظام التربية والتكوين وتدبيره بأقصى درجات النجاعة والفعالية، وقد أكد البرنامج الاستعجالي سنة 2009 من جديد تلك التوصيات".

لا يقصد عادة في أدبيات البنك العالمي بعبارة "تحسين التمويل" رفع نسب وحصص قطاع التمويل من الميزانية العامة أو الناتج الداخلي العام، بل العكس تحسينه كي يكون مواكبا لتحديات عجز الموازنة وأداء الديون الخارجية، وهو ما ظلت ميزانية الدولة المغربية وفية له منذ إقرار الميثاق وتسطيره (وحتى قبله مع برنامج التقويم الهيكلي منذ 1983).

ومن توصيات البنك العالمي أيضا تخفيف ثقل تمويل قطاع التعليم عن كاهل الدولة بتنويع مصادر التمويل (وهو ما نص عليه الميثاق وبعد المخطط الاستعجالي).

يشتكي التقرير التحليلي من العكس: "ما تزال الدولة هي الممول الرئيسي للتعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني، والحال أن الميثاق كان قد أوصى بإلزامية أداء تكاليف الدراسة بعد تطبيق الإصلاح على أساس مراعاة "درجة يسر الأسر" ومبدأ "إعفاء الفئات ذات الدخل المحدود"؛ كما نص على شراكة بين الدولة والجماعات المحلية من أجل المساهمة في تمويل منظومة التربية والتكوين".

1. موقع مجموعة البنك الدولي، "استمرار قوة الدفع لإصلاح التعليم بالمغرب"، 11 سبتمبر 2013.

انخفض عدد الدكاترة المكونين منذ تطبيق الميثاق، ففي سنة 2009، تم تكوين 636 دكتور فقط ، مقابل 728 سنة 2000. وفي سنة 2010، نوقشت 680 رسالة، علما بأن الهدف المحدد من قبل البرنامج الاستعجالي كان و مناقشة 1037 رسالة دكتوراه.

لم تساير هذه الزيادة نفس الإيقاع الموجود بالبلدان المغاربية الأخرى.. فما بين سنتي 2000 و2010، ارتقى المنتوج العلمي المغربي بنسبة 100% مقابل 800% في تونس و600% في الجزائر .

نفس جديد لتخريب ما تبقى من التعليم العالي

بعد إصدار المجلس الأعلى للتعليم تقريره التقييمي لتطبيق الميثاق في دجنبر 2014، نشر في أبريل 2015 رأيا حول "مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي".

بالنسبة للمجلس الأعلى للتعليم فإن القانون 01.00 المنسجم مع روح الميثاق، كان ملائما وأن ما وقع هو محض "اختلالات حصلت أثناء عملية تطبيقه"، لذلك يجب "بل من الضروري، إعادة تنظيم التعليم العالي، والبحث العلمي انطلاقا من رؤية شمولية لمنظومة التعليم، تجعله يسهم حقا، في وضع الجامعة المغربية في قلب أي مشروع مجتمعي ذي آفاق مستقبلية. ويستدعي ذلك صياغة تصور لإصلاح متكامل وواضح..."26. الخ من عبارات لا تفيد شيئا إلا تغطية تخريب الجامعة بمعسول الكلام.

تخلي الدولة عن ضمان التعليم المجاني

بالنسبة للمجلس يجب أن تستمد أي إعادة تنظيم للتعليم مرجعيتها الحقوقية من الدستور: "تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".

وتعني هذه العبارة أن الدولة ليست ملزمة بتوفير التعليم المجاني والجيد لكل الطلاب، وإنما تعبئة كل الوسائل المتاحة، والمتاحة فقط، لتيسير أسباب الاستفادة أمام المواطنين والمواطنات.. ويقصد هنا بالوسائل المتاحة "الدعم الحكومي لمنظومة التعليم العالي والبحث والابتكار، أساسي لضمان التوازن بين المهام التكوينية والوظائف الاجتماعية"27.

إنه دسترة للتوجه النيوليبرالي الذي يعتبر التعليم سلعة ويعيد النظر في دور الدولة باعتبارها مجرد موجه للسياسات، وهو ما اقترحته "الرؤية الاستراتيجية":

26 . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "رأي المجلس حول : مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي"، أبريل 2015.

27 . نفس المرجع.

"بلغت نسبة استخدام الطاقة الاستيعابية لمؤسسات الاستقطاب المفتوح 175%، في الوقت الذي تشتغل فيه المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بأقل من طاقتها الاستيعابية (63% بالتحديد) وبصيغة أخرى، يعرض نظام الاستقطاب المفتوح 100 مقعد أمام 175 من الطلبة، في حين يعرض نظام الاستقطاب المحدود100 مقعد أمام 63 طالب، وذلك بسبب الانتقائية المطبقة لولوج مؤسسات هذا النظام الأخير"24.

ج. حصيلة دراسية كارثية

"يلاحظ أن نسبة مهمة من الطلبة (64%) يغادرون التعليم العالي دون الحصول على شهادة: 25.2% منهم يغادرون الدراسة في السنة الأولى من الإجازة، و 40.2% بعد سنتين من الدراسة، 20.9% بعد السنة الثالثة. والطلبة المتبقون يتمكنون من التشبث بالدراسة، ومنهم من يقضي حتى 6 سنوات في الجامعة دون أن يحصل على شهادة"25.

ويقيم المجلس الأعلى للتعليم التكوينات الجامعية في الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، ويسجل أنها "تجسد كل مشاكل الجودة التي يعاني منها التعليم العالي، فهي بخسة القيمة بسبب نظام ازدواجي (محدود- غير محدود) يعتبرها حاملو الباكالوريا تكوينات متبقية لا يقبل عليها إلا من لا يستطيع ولوج إحدى مؤسسات الاستقطاب المحدود، وتعتبرها المقاولات غير ملائمة لسوق الشغل، ومكتظة بسبب أعداد الطلبة المتزايدة، وينظر إليها المجتمع نظرة سلبية"

ويعني ذلك، تمهيدا لطريق تحويل مؤسسات الاستقطاب المفتوح، إلى مؤسسات استقطاب محدود، وقد شهدنا طيلة المواسم السابقة فرض شروط (مكتسبات سابقة) للتسجيل في بعض المسالك؛ مثل علم الاجتماع والجغرافيا و اللغات (ضرورة الحصول على معدل في المادة). ويعتبر ذلك وسيلة لمواجهة الاكتظاظ بالنسبة لإدارات الجامعات.

د. أوهام البحث العلمي

رغم ادعاءات الميثاق وبعده المخطط الاستعجالي تشجيع البحث العلمي ورفع تمويله، لم تتمكن عشرية الميثاق من بلوغ سقف تمويل يبلغ 1% من الناتج الداخلي الخام الذي تعهد به الميثاق، ولم تتجاوز 0.73% سنة 2010.

لوحظ ميل نحو انخفاض حصة الإنفاق العمومي، لفائدة البحث العلمي ما بين سنتي 1999 و2010، حيث انتقل من 91.7% سنة 1999، إلى 68.4% سنة 2010، ما يعني ارتفاع حصة القطاع الخاص الذي يوجه أبحاثه لتحقيق الربح وليس لشيء آخر.

24 . نفس المرجع

25 . نفس المرجع.

مصادر تمويل القطاع العمومي للتربية والتكوين(2004 -2003)

المصدر	النسبة
قطاع التربية والتكوين	%97.34
الجماعات المحلية	%0.49
الأسر	%0.46

كيف تطورت ميزانية التعليم منذ تطبيق الميثاق؟

"ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني بأكثر من 37 مليار درهم بين سنة 2001 وسنة 2011، إذا انتقلت من 24.8 مليار درهم جار سنة 2001 إلى 61.7 مليار درهم جار سنة2011. وفي المتوسط، ارتفعت الميزانية المرصودة لنظام التربية والتكوين بنسبة 7.15% سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001 و2013".

إنها لعبة الأرقام، ودورها إيهام القارئ بأن الدولة رغم التزامها بتخفيض تمويل التعليم العمومي لا زالت ترفع ميزانية هذا القطاع.

إن رفع الميزانية الموجهة لقطاع معينة، لا تعني بالضرورة رفع الأرقام، بل بالدرجة الأولى مواكبة الحاجات المتزايدة للتعليم لدى التلاميذ والطلبة من توفير للبنيات التحتية والأطر التدريسية وهو طلب يتزايد بسبب الانفجار السكاني.

إذا كان الميثاق قد اختار "الجودة" أحد اختياراته الكبرى فإن شروط هذه الجودة قد انتفت بفعل تطبيقه، وقد أكد التقرير التحليلي أن تأطير التلاميذ "لا ينحصر في "نسبة التأطير وحده (أي عدد التلاميذ بحسب كل مدرس)، لكنه يمتد إلى جوانب أخرى، مثل مدة العمل المخصصة للتلاميذ، وطرق التعلم المتبعة، وجودة التعلم، الخ"2.

فهل انعكست ميزانية الدولة التي يؤكد التقرير التحليلي ارتفاعها على شروط توفير جودة التعليم؟

أ. الاكتظاظ:

2. التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم: "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000- 2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات"، دجنبر 2014.

انتقل عدد التلاميذ بالنسبة لكل قسم ما بين سنوات 2000 و2013 من "31.4 إلى 38 تلميذا بالنسبة للثانوي الإعدادي، ومن 31.4 إلى 32.7 تلميذا بالنسبة للثانوي التأهيلي. ويعتبر هذا التطور نتاجا للضغط الديمغرافي المتزايد بهذين السلكين الأخيرين. وعلى سبيل المثال، فإن هذا العدد بلغ 21 تلميذا في الابتدائي بالنسبة لكل قسم في البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (معطيات 2009 و2011)، وأكثر من29 تلميذا في الصين والشيلي"3.

عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس، حسب الأسلاك الدراسية4

السلك	2000	2013
الابتدائي	28.7	27.5
الإعدادي	18.9	27.5
الثانوي	13.6	20.9

لا يعني تقلص نسبة التأطير في المستوى الابتدائي تحسنا في إجمالي تمويل التعليم، بل تحويل لجزء من التمويل كان مخصصا للمستويات الأخرى إلى المستوى الابتدائي.

ب. تنامي ظاهرة الأقسام المشتركة

"انتقل عدد الأقسام المذكورة (متعددة المستويات) من 18758 سنة 2000 إلى 27695 سنة 2013.. كما بلغت حصتها داخل العدد الإجمالي لأقسام السلك الابتدائي 23% في السنة الدراسية 2011- 2012"5.

ج. تقلص عدد الأطر التدريسية

لقد شهد عقد تطبيق الميثاق انخفاض مؤشر التأطير التربوي بفعل تقليص عملية التوظيف وعملية المغادرة الطوعية، وهو عين ما يؤكده التقرير التحليلي للمجلس الأعلى: "عرف العدد الإجمالي للمدرسين بالتربية الوطنية تطورا محدودا ما بين سنتي 2001 و2005، حيث انتقل من 213 ألف و500 إلى226 ألف و500. ومنذ ذلك التاريخ بدأ عدد المدرسين في الانخفاض، خصوصا بعد إطلاق عملية المغادرة الطوعية ابتداء من سنة 2004. وعرف هذا العدد زيادة خفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، منتقلا من 218 ألف و500 إلى أكثر من 230 ألف سنة 2012. وبالمقابل، انخفض هذا العدد من جديد سنة 2013، ليبلغ 226 ألف مدرس".

3. التقرير التحليلي.. الخ.
4. نفس المرجع.
5. التقرير التحليلي.. الخ.

التعليم العالي تحت مطرقة الإصلاح

توالت الهجمات على التعليم العالي والجامعة المغربية منذ بداية الثمانينات، وكانت محاور هذا الهجوم هي نفسها التي لحقت كل أطوار المدرسة العمومية؛ تقليص للتمويل، وتشجيع للقطاع الخاص، وتكييف للجامعة مع متطلبات السوق ورغبات المقاولات وأرباب العمل، قد كثف القانون 01.00 هذا الإصلاح/ الهجوم على التعليم العالي.

حصيلة كارثية

تحولت الجامعة العمومية إلى هيكل خرب تؤمه اللآلاف المؤلفة من الطلاب الذين انسدت في أوجههم كل سبل التعليم الأخرى "الأكثر جودة" والأسهل إدماجا في "سوق شغل" لا يني يضيق بفعل البطالة الجماهيرية حتى في التخصصات التي تدعي الدولة أنها ملائمة لسوق الشغل.

أ. قلة التأطير:

من تداعيات التقليصات الرهيبة التي لحقت تمويل التعليم العمومي، تقلص نسبة التأطير، فالزيادة في التوظيفات التي عرفها التعليم العالي- في عشرية تطبيق الميثاق، إلى جانب قلتها وعدم مواكبتها للتزايد الهائل في أعداد الطلاب، قد استفادت منها الجامعات أو المسالك ذات الاستقطاب المحدود (أي القائمة على الانتقاء).

عرفت هيئة الأساتذة الجامعيين منذ سنة 2001، حتى سنة 2013 نسبة ازدياد قدرها 22%، استفادت المسالك ذات الاستقطاب المحدود من هذه الزيادات، حيث بلغت نسبتها لدى أساتذة هذه المسالك أكثر من 54%، في حين لم تتعد زيادة الأساتذة بالمسالك ذات الاستقطاب المفتوح 8%.

والمفارقة أن الجامعات ذات الاستقطاب المحدود لا تستقطب إلا نسبة ضئيلة (13%) من مجموع الطلبة على المستوى الوطني، بينما تستقبل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح الأعداد المتبقية أي 87%.

"هكذا، بلغت نسبة التأطير بهذا النظام الأخير 65 طالبا لكل أستاذ، سنة 2013، علما بأن هذه النسبة لم تتجاوز 54 طالبا سنة 2012. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 104 طالب لكل أستاذ بمسالك كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والكليات متعددة الاختصاصات. وبالمقابل، استقرت هذه النسبة في المسالك ذات الاستقطاب المحدود في 16 طالبا لكل أستاذ خلال السنة نفسها"23.

ب. اكتظاظ مهول

23. التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، دجنبر 2014.

وقد بدأت الحكومة تنفيذ هذا الهجوم بإصدارها لمرسوم يفصل بين تكوين الأساتذة وتوظيفهم، وقبله أصدرت وثيقة تحت عنوان "التدابير ذات الأولوية"، وقد تضمن-إلى جانب إجراءات أخرى- جملة إجراءات لتحميل الأساتذة تكلفة أزمة قطاع التعليم "عبر المزيد من الضغط وتكتيف استغلال العاملين بالقطاع"20.

ولا يعني هذا أن القطاع مشبع بالأطر، وأن مإمكانية توفير المناصب منتفية، فإلى جانب الخصاص القائم، هناك ضرورة تعويض الذي سيحالون إلى التقاعد وأعدادهم كبيرة: «في سنة 2013، بلغت المدرسين الذين لا يقل عمرهم عن 50 سنة 35%، وبهذا الصدد، تشير التوقعات إلى أن عملية التقاعد ستعرف زيادة ملموسة ابتداء نسبة من سنة 2016 لتبلغ مستويات أعلى ما بين سنتي 2018 و2020، حيث يتوقع حصول 32 ألف مدرس على التقاعد» .21.

"فليسقط كل نظام تربوي يجعل الشغيلة التعليمية عبيدا للرأسمال ويوظف المنظومة التربوية كآلية لخدمة المؤسسات المالية والامبريالية والمقاولة ولوبي الرأسمال..."22.

لا لكل إصلاح يخدم رأس المال ويضحي بمصالح التلاميذ والطلبة في تعليم مجاني وجيد.

لا لكل إصلاح يحمل الكادحين تكلفة أزمة القطاع.

20 . "التنسيق النقابي بزاكورة: ما سعي بالتدابير ذات الأولوية معاول لإقتلاع التعليم العمومي من جدوره..."، موقع جريدة المناضل-ة، 14 أبريل، 2015.

21 .2014 دجنب ،التحليلـــــي التقـــــرير ،للتعليـــــم الأعلـــى المجلـــس .

22 . نفس المرجع

لا يخفي التقرير التحليلي أسباب هذا الوضع الكارثي: "يمكن أن نجد تفسيرا جزئيا لازدياد هذه النسبة بالثانوي (نسبة تلاميذ/ أستاذ)، ضمن التقليص في المناصب المالية المخصصة للمدرسين بقطاع التعليم المدرسي وأيضا في التقاعد الطوعي، فضلا عن تطور عدد التلاميذ. ونذكر في الأخير بأن الدراسات والأشغال المنجزة على المستوى الدولي، توصي بأن يتحدد حجم القسم بالابتدائي في 18 تلميذا، لكي تكون جودة التعليم هي الأمثل. ويجب أن تؤخذ هذه النسبة بعين الاعتبار، إلى جانب التوقعات المتعلقة بالحاجة إلى المدرسين من أجل ضمان تعليم أجود"7.

ما فائدة رفع ميزانية التعليم إذا كان هذا الارتفاع لا ينعكس في ضمان شروط تعليم مجاني وجيد للتلاميذ والطلاب، إذا كان الصراع حول مقعد داخل القسم ومدرج الجامعة سيستمر كأنه صراع من أجل البقاء.

وهم الأرقام مرة أخرى

يدعي التقرير التحليلي أن الدولة ربحت رهان تحسين تمويل التعليم برفع الميزانية المخصصة له في الفترة 2001- 2011، وهو ما يعني رقما سنويا ضئيلا إذا أخذنا بالاعتبار خارج الرقم (37 مليار درهم) على عدد السنوات: 3.7 مليار درهم سنويا.

ويقر المجلس الأعلى أن ذلك الارتفاع عرف "أوجه بين سنتي 2008 و2012 (11%) وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ المخطط الاستعجالي". غير أن هذا "المجهود التمويلي سيعرف تراجعا كبيرا سنة 2013 ليبلغ 56.7 مليار درهم جار".

هذه الفترة التي يؤكد التقرير التحليلي ارتفاع ميزانية التعليم فيها قد شهدت تلاعبات كبيرة بالأرقام، وهو ما يدرجه التقرير التحليلي تحت عنوان غريب هو "القدرة على تنفيذ النفقات"، ومعناه أن النفقات المخصصة للتعليم في هذه الفترة لا يتم إنفاقها بالكامل.

"خصصت الدولة موارد هامة لتطبيق البرنامج الاستعجالي في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012. غير أن نتائج تحليل مجهود التمويل والإنفاق، تثير التساؤل حول درجة استنفاذ النظام التربوي للموارد المخصصة للبرنامج المذكور في تلك الفترة، وتحديدا في مجال الاستثمارات والنفقات الحقيقية المندرجة في خانة "المعدات والنفقات المختلفة". ففي سنة 2001، بلغت إصدارات الاستثمار بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أكثر من 5 ملايير درهم، في حين لم تستنفذ نفقات الاستثمار في نفس السنة، سوى 0.8 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 16.1%، وهو رقم زهيد".

7. نفس المرجع.

نسبة إنجاز توقعات البرنامج الاستعجالي8:

المؤشرات	الإنجازات 2009-2012	الأهداف 2009-2012	نسبة الإنجاز
المدارس عدد المشيدة	68	97	%70
الإعداديات	87	158	%55
الثانويات	47	106	%44

"كما خصصت الدولة أكثر من 6 ملايير و270 مليون درهم سنة 2011، للمعدات والنفقات المختلفة؛ علما بأن النفقات الحقيقية لم تتجاوز في نفس السنة، مليارين و904 مليون درهم، أي 46.3% فقط من المبلغ المرصود".

لا يجب علينا أن ننسى أن تمويل المخطط الاستعجالي جرى بواسطة قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية (546 مليون أورو)، والبنك الأوروبي للاستثمار (80 مليون أورو).

هذه الفترة التي يفتخر المجلس الأعلى بكونها الأعلى في رفع ميزانية التعليم، قد انتهت على وقع فضائح مالية، همت تصريف ميزانية المخطط الاستعجالي، حين قام أصحاب شركات لم يستفيدوا من نصيبهم من الكعكة وجهات نقابية بفضح صفقات المخطط اقتناء المعدات ديداكتيكية 9.10.

ثانيا- تعميم التعليم

"إن مبدأ تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، وهو إحدى الدعامات التي نص عليها الميثاق، مبدأ معترف به باعتباره حقا إنسانيا أساسيا، ومحور التنمية الرأسمال البشري والمجتمع. وقد جعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية من تعميم التربية أحد أهداف الألفية، وحدد أفق 2015 لإعطاء جميع الأطفال، ذكورا وإناثا، وسائل لإنهاء سلك التعليم الابتدائي، وضمان تربية جيدة لهم"11.

فهل تحقق "التعميم" في عشرية الميثاق وما أضافه "المخطط الاستعجالي" من وقت بدل الضائع لإحراز هدف متعذر البلوغ؟

8. نفس المرجع.
9. الصباح 11 غشت 2015.
10. المساء 16 يونيو 2015
11. التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، دجنبر 2015.

رابعا: تشديد استغلال شغيلة التعليم

يقوم نظام التربية والتكوين على عمل شغيلة القطاع، ويعد إصلاح قانون الوظيفة العمومية بشكل عام، والنظام الأساسي لموظفي التعليم بشكل خاص، أحد جبهات الهجوم على الطبقة العاملة (أجورا واستقرارا وتقاعدا).

دأبت الدولة على تكييف شروط عمل شغيلة التعليم مع متطلبات هذا الهجوم، الذي تسعى الدولة لتمريرها حاليا. وتعد "الرؤية الاستراتيجية، باستعادتها نفس ما ورد في الميثاق والمخطط الاستعجالي، إحدى المخططات التي تشكل أسلحة هذا الهجوم.

تتحدث الرافعة التاسعة من الرؤية عن "تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير" باعتبارها "أسبقية أولى للرفع من الجودة".

وهذا التجديد بالنسبة للرؤية الاستراتيجية هو "تدبير ناجع للمسار المهني، قائم على المواكبة والتقييم والترقية المهنية على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية".. ومرة أخرى لا جديد سوى إدخال علاقات الهشاشة والمرونة السائدة في القطاع الخاص إلى قطاع التعليم العمومي، انسجاما وتوصيات البنك العالمي.

بدل أن تطبق الدولة النزر اليسير من قانون الشغل في قطاع التعليم الخاص وتمتيع "شغيلة هذا القطاع" بالحقوق الواردة في هذا القانون، تعمل على جعل القطاع العمومي نسخة طبق الأصل لما هو سائد من علاقات شغلية داخل القطاع الخاص.

ولتسهيل ذلك تقترح الرؤية الاستراتيجية نقل صلاحيات التعاقد مع الأساتذة ومتابعة مسارهم المهني وتقييمه إلى الأكاديميات، في انسجام تام مع انتقادات البنك العالمي؛ "لا يوجد صلاحيات لا مركزية لمدراء المدارس في تقييم المدرسين والمناهج، ويتم الاعتماد بدلا من ذلك على صلاحيات مركزية"19.

ولا يقتصر هذا الهجوم على تدبير المسار المهني، بل يتعداه إلى المنبع، إلى تعميم الهشاشة والمرونة منذ بداية الالتحاق بسلك التعليم؛ "يتم على المدى المتوسط، بالتدريج، اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع المنهج اللامتمركز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، مع تنويع أشكال توظيف مدرسي التعليم المدرسي ومكوني التكوين المهني، وذلك طبقا للمادة "135أ" من الميثاق، والتي تنص على "تنويع أوضاع المدرسين الجدد بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية قابلة للتجديد على صعيد المؤسسات والأقاليم والجهات".

19 . نفس المرجع

بعد أن يجرد التقرير التحليل لأرقام ونسب مئوية حول ما تحقق في باب "التعميم"، ينتهي إلى هذه الخلاصة: "إن تعميم التعليم الأولي في سنة 2015 يبدو صعب المنال إذا لم يصبح هذا التعليم إجباريا (!!)، ولم يوفر عرضا موجها للوسط القروي".

يورد ملخص، التقرير القطري" الأطفال خارج المدرسة" الخاص بالمغرب الأرقام التالية وهي مجرد غيض من فيض:

* أكثر من % 26 من الأطفال في سن 5 سنوات لا يحصلون على أي شكل من أشكال التعليم، ويصل عددهم لأكثر من 220 ألف طفل.

* يوجد أكثر من 255 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة خارج المدرسة، أو ما يعادل 16%.

* لن يصل ما يقارب نصف عدد الأطفال إلى مرحلة التعليم الثانوي، في حين أن 16% من هؤلاء الأطفال الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الثانوي يتسربون منها قبل نهاية تعليمهم.

* تصل نسبة الأطفال [12- 14 سنة] المستبعدين من التعليم في المناطق الريفية إلى أكثر من 30%، وتمثل الفتيات نسبة 78% منها12

ويؤكد تقرير منظمة اليونيسيف أن الأسباب هي بالدرجة الأولى اقتصادية: "الحواجز التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدرسة: إن الحواجز الاقتصادية هي الأكثر في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، وذلك نظرا لغالبية الطبيعة الخاصة لتوفير التعليم على هذا المستوى".

إن عشرية الميثاق كانت حربا غير معلنة ضحاياها ملايين الأطفال المحرومون من مقاعد الدراسة، وهو واقع لم يستطع التقرير التحليلي تغطيته: "بين سنتي 2000 و2012 غادر حوالي 3 ملايين تلميذ مقاعد المدرسة قبل الوصول إلى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي الإعدادي، ونصف هؤلاء التلاميذ لم يستوف الدراسات الابتدائية".

ثالثا- أداء المدرسة

"92% من تلاميذ السنة الثانية إعدادي و84% من تلاميذ السنة الثالثة إعدادي حصلوا على نقط تقل عن المعدل في مادة الرياضيات. وفي الفيزياء والكيمياء بلغت تلك النسب 83% في السنة الثانية إعدادي و86% في السنة الثالثة، وذلك في الوقت الذي تجاوزت 90% بالنسبة لهذين المستويين في علوم الحياة والأرض".

12. "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المبادرة للأطفال خارج المدرسة، ملخص، المغرب، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة"، أكتوبر 2014، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 2015.

تنتمي إلى أدبيات التجارة واقتصاد السوق الرأسمالي، لكنها فرضت نفسها على الباحثين عند تناول بعض قضايا التعليم كونها جزءا من نسيج هذه القضايا"15.

وفي نفس السياق شجعت الدولة بالمغرب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم وارتفعت نسب والجي القطاع الخاص في كل مستويات التعليم16، وأصبح مألوفا الاتجار في هذه الخدمة، واعتبرت "الرؤية الاستراتيجية" ذلك "استثمارا في خدمة عمومية".

ثالثا: لا مركزة القرار لخدمة رغبات الرأسمال

يستعمل مفهوم الحكامة كلما أريد به تكييف مؤسسات الدولة مع متطلبات رأس المال وأوامر مؤسساته الدولية، وهو ما رسخه الميثاق بإعادة هيكلة مؤسسات قطاع التعليم وتوسيع اللامركزة ومنح السلطات للأكاديميات والجامعة وتشجيع استقلاليتها.

الرؤية الاستراتيجية بدورها تستعيد نفس السيمفونية، في الرافعة 14 وعنوانها "استهداف حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين"، وفصلت ذلك من خلال: "إسناد مسؤولية تدبير منظومة التربية والتكوين لبنيات التدبير على المستوى الترابي، عبر تفويض الصلاحيات والمهام، في إطار الاستقلالية والتعاقد والمحاسبة".

إن تملص الدولة من تمويل التعليم وتشجيع القطاع الخاص يجب أن يوازى بنوع من الإجراءات تسهل هذا التملص وهذا التشجيع، وأهمها نزع المركزة عن مؤسسات قطاع التعليم وتفويض الصلاحيات للمؤسسات الدنيا، وكل ذلك لجعلها قادرة على التكيف السريع مع حاجيات السوق.

والنتيجة تحويل المدرسة إلى "مؤسسات تدريب لها المرونة في التعامل مع متطلبات محيطها المباشر حتى تكيف تدخلاتها بما يلبي الرغبات المعبر عنها من قبل مؤسسات الإنتاج. ولها من الآليات ما يمكنها أيضا من القيام باستشراف الاختصاصات الجديدة أو تغير الملامح المطلوبة في الاختصاصات الراهنة. ولا يمكن لمؤسسات التدريب النهوض بهذا الدور ما لم تكن مرتبطة بمحيطها وفي علاقة دائمة مع جهاز الإنتاج"17.

ينتقد البنك العالمي "ضعف إن لم يكن غياب المنافسة بين المدارس"18، أي التنافس على جلب الممولين واستقطاب الزبناء وعقود الشراكة، ما سيجعل المدرسة بعد منحها الاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية محلات تجارية يتنافس مدراؤها على إرضاء من يدفع أكثر.

15 نفس المرجع.

16 من 4.7% في الوقت الذي لم يكن يستقبل سوى 2013، بين مجموع التلاميذ المتمدرسين سنة 13.6% يستوعب". 2014, دجنبر ،المجلس الأعلى للتعليم، التقرير التحليلي ."2000 التلاميذ المتمدرسين سنة

17 . "التعليم في الوطن العربي"، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

18 . "السياسة الاقتصادية ورأس المال البشري"، "العلاقة بين التعليم وقياس عوائد الاستثمار البشري"، أحمد الكواز، أكتوبر 2002.

وبعد صدور التقرير التحليلي توالت التقارير الصحفية حول درك الجهل الذي "ينعم" به الأطفال المغاربة تحت "الرعاية السامية" للميثاق الوطني للتربية والتكوين: "وبحسب الأرقام الرسمية فإن مغربية من أصل اثنتين فوق سن 15، لا تستطيع القراءة والكتابة"13.

وفي نفس السياق صرح رئيس الدولة أن اعتبر الوضع الحالي للتعليم في المغرب "أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أكثر من عشرين سنة"14.

إن هذا المستوى ليس حالة خاصة بالمغرب، بل جرى تسجيله في كل بلدان المنطقة: "وما تجدر ملاحظته هو أن التلاميذ العرب يجدون صعوبات كبيرة كلما تعلق الأمر بالتمارين التي تتطلب قدرات ومهارات التحليل والتفكير وحل المسائل وهي الكفايات التي يحتاجها الأفراد أكثر من غيرها للانخراط في مجتمع المعرفة وتؤهلهم كذلك لمتطلبات سوق العمل"15.

ولذلك علاقة بتطابق السياسات المطبقة من طرف دول المنطقة والمملاة كلها من قبل البنك العالمي وشقيقاته من مؤسسات الرأسمال العالمي.

رابعا- بروباغاندا الكفايات

ملأت مؤسسات الدولة المختصة بالتعليم وأجهزة إعلامها الدنيا ضجيجا بأنها وجدت حجر الفلاسفة الذي سيؤمن مستوى تعليميا عصريا ومواكبا لعصر اقتصاد المعرفة، واختزلته في "بيداغوجيا الكفايات".. وبعد سنوات من هذا الضجيج نستذكر أحد تقييمات المجلس الأعلى للتعليم ذاته حول قدرات التلاميذ المغاربة بعد 8 سنوات من تطبيق الميثاق:

"من بين أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها من خلال نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008)، كون التلاميذ المعنيين بالبرنامج، يجدون صعوبات كبيرة حينما يتعلق الأمر بتوظيف مهارات معقدة من قبيل تلك المرتبطة بالتحليل والتركيب، فكلما همت أسئلة الاختبارات هذا الصنف من المهارات، كانت مستويات التحصيل الدراسي متدنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى مستويات القصور اللغوي والتعبيري المرتبطة بالوضعيات الخاصة بالتعبير الكتابي والإنشاء التي يشكو منها التلاميذ، سواء أكان ذلك في اللغة العربية أم في اللغة الفرنسية"16.

13. "إجراءات طارئة جديدة في المغرب لإنقاذ التعليم"، أ. ف. ب.
14. خطاب للملك محمد السادس في 20 آب/أغسطس 2013، أ. ف. ب.
15. "التعليم في الوطن العربي"، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.
16. المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، التقرير التركيبي، ماي 2009.

الهدف واضح كل الوضوح منذ إقرار الميثاق وتطبيقه: المدرسة مجال لتكوين يد عاملة مؤهلة ورخيصة موجهة لتلبية المتطلبات المتغيرة للمقاولات في سياق اقتصادي مطبوع بعدم الاستقرار واشتداد التنافس، أي أن المدرسة ستكون مساهمة في تخفيض تكلفات العمل.

لقد سبقت الدول المتقدمة المغرب إلى ذلك: "تعتبر التجربة الألمانية من أفضل التجارب في هذا المجال. فمن خلال عقود التمهن يلتحق أولئك الشباب ممن لم يكملوا دراستهم الجامعية للعمل لدى منشآت تضمن لهم التدريب المناسب أثناء العمل. علما بأن هذه العقود تمتد ما بين ثلاث إلى سبع سنوات. وتتميز هذه العقود، بالإضافة إلى تنمية المهارات بشكل أفضل، بالاتجاه نحو خفض صافي تكاليف العمل (إجمالي التكاليف- أجر العامل). كما تتميز هذه البرامج أو العقود، بانخفاض تكاليف جذب المرشحين للتمهن حيث تختفي تكاليف سفر المرشحين (في حالة وجودها)، وتكاليف الإعلان، وذلك لأن الراغبين في هذا النوع من التدريب عادة ما يبادروا من أنفسهم في الاتصال بأصحاب المنشآت القريبة من سكن المرشحين. ومن مزايا هذه العقود أيضا، أن المصانع المتعاملة بها لا تضطر لدفع أجور أعلى بهدف جذب عاملين من مصانع أخرى، وذلك لقيامها بتأهيل المهارات المطلوبة من خلال هذه العقود"13.

ماذا تبقى من المدرسة العمومية؟

لم يعد مفهوم "العمومي" يحيل إلى "خدمة مجانية تقدمها الدولة ومؤسساتها العمومية، فقد لحق المفهوم تغير كبير مع النيوليبرالية الجديدة، وأصبح يفهم منه خدمة مقدمة للعموم سواء قدمت من طرف الدولة أو القطاع الخاص.

فقد "أسفر المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم على مستوى العالم، وفي الوطن العربي، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية، وغيرت من الطبيعة الاجتماعية والتنموية للتعليم"14.

انقضى العهد الذي كان التعليم فيه حكرا على الدولة وكان ينظر إليه على أنه خدمة عمومية ذات طابع اجتماعي وإنساني؛ "ولم يعد من غير المألوف أن تتضمن الدراسات الأكاديمية التي تتناول قضايا التعليم عبارات مثل: الاتجار في التعليم، والتعليم العابر للحدود، والجامعات الهادفة إلى الربح، وتصدير واستيراد خدمات التعليم، وسماسرة التعليم، وشركات التعليم التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وغير ذلك. وكل هذه عبارات

13 . "السياسة الاقتصادية ورأس المال البشري"، "العلاقة بين التعليم وقياس عوائد الاستثمار البشري"، أحمد الكواز، أكتوبر 2002.
14 . "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي

ولا زال المجلس الأعلى يوصي بنفس الشيء بعد هذا التقييم: "الانتقال بالتربية والتكوين من منطق التلقين والشحن إلى منطق التعلم وتنمية الحس النقدي".

يغفل المجلس الأعلى حقيقة واضحة للعيان؛ لقد جرى التخلي عن منطق الشحن لكن دون تحقيق هدف تنمية الحس النقدي فذلك يتطلب إمكانات تعدمها المدرسة المغربية بفعل السياسة المالية المحكومة بتقليص نفقات قطاع التعليم وكذلك متطلبات الاستبداد الذي يتطلب الخضوع والطاعة.

من يتحمل مسؤولية هذا المستوى المتردي؟

بالنسبة لواضعي التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، فالمشكل ليس في الميثاق بل في تطبيقه. ولتأكيد ذلك أورد التقرير التحليلي نتائج استقصاء آراء في صفوف المدرسين كانت نتيجته على هوى واضعي التقرير: "65% يعتبرون أن الميثاق هو أفضل وسيلة لتجديد النظام التربوي، كما أكدت الغالبية العظمى (92.2%) أن تطبيقه لم يكن ناجحا".

يوصي فالمجلس الأعلى للتعليم بتطبيق ما تلكأ المنفذون عن تطبيقه من بنود الميثاق، كما نصت على ذلك بالتفصيل وثيقة "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030" الصادرة عن نفس المجلس.

لكن ما أوردناه أعلاه من انتفاء شروط تعليم ذي جودة نتاج عدم مواكبة ميزانية التعليم للطلب المتزايد على التعليم من طرف التلاميذ والطلاب، يؤكد أن الميثاق الوطني (الذي يكثف سياسة الدولة في قطاع التعليم) هو الجذر الرئيسي لهذه الوضعية البئيسة للتعليم وأداء المدرسة ومستوى التلاميذ والطلاب، من خلال:

- الجري وراء أرقام النجاح المرتفعة

تسعى الدولة- قصد إرضاء المؤسسات الدولية التي تجري تقييمات دورية لأضاع التعليم- إلى النفخ في أرقام بعينها مثل نسب الالتحاق ونسب النجاح، وقد كان لذلك آثار كارثية على المستوى التعليمي للتلاميذ، وقد أشار تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008) إلى ذلك تحت عنوان "نقص في أدوات التقييم" :"لا شك أن المستويات المتدنية للتحصيل الدراسي لدى التلاميذ في كثير من المواد التعليمية المستهدفة بالدراسة تعزى، في كثير من الأحيان، إلى النجاح التلقائي والانتقال إلى المستويات العليا دون التحكم في الكفايات الأساسية. وهذا ما يجعل التلاميذ يراكمون الصعوبات طيلة مسارهم الدراسي، مما يعيقهم عن إرساء التعلمات الجديدة بالإتقان المطلوب".

- تنمية الأرباح بدل تنمية المعارف

أشار التقرير التحليلي المجلس الأعلى للتعليم (دجنبر 2014) إلى أحد أسباب تردي مستوى التلاميذ في المعارف والمهارات والقدرات، وهو طريقة إعداد الكتاب المدرسي:

نحو تخصيص 20% من التعليم للقطاع الخاص، لم يواكبه مراقبة هذا الصنف من التعليم، خاصة على مستوى المصاريف التي يحملها للأسر، بل إن التقرير يشدد على أن البرنامج الاستعجالي الذي تبناه المغرب، ساهم بشكل كبير في "خصخصة المدرسة العمومية وتسليع التعليم، عبر تفويت تدبير الحراسة والنظافة والداخليات والمطاعم المدرسية، ومعبر منح مدارس عمومية للقطاع الخاص، وتبني نظام هش لتوظيف المدرسين".

تشير دراسات إلى "أن التعليم الخصوصي الذي انتشر بصفة كبيرة في العشرية الأخيرة، قد ألحق ضررا كبيرا بمنظومة التعليم التي طالما كانت سندا حقيقيا للاقتصاد المغربي، حيث اضطرت نحو 194 مدرسة عمومية منذ العام 2008 في المغرب إلى إغلاق أبوابها لأسباب مختلفة علاوة على وجود قائمة طويلة على لائحة المدارس المهددة بالإغلاق"12.

سيلقى القطاع الخاص المزيد من التشجيع مع استراتيجية الدولة القائمة على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال "إرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية في إطار تعاقدي".

سبق لمنظمات "الائتلاف المغربي للتعليم للجميع" أن نبهت إلى "الأخطار التي قد تنجم بالنسبة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التعليم من خلال تبني الشراكات عمومي- خصوصي في قطاع التعليم... كما يعرب تجمع المنظمات عن قلقه من استلهام المغرب لنموذج الشراكات عمومي- خصوصي كما تطورت بالشيلي علما أن النظام التعليمي الشيلي يعتبر أحد الأنظمة الأقل إنصافا في العالم. كما أن الشيلي حاليا بصدد التراجع عن نظام الشراكات عمومي- خصوصي. إضافة إلى أن اللجنة الأممية لحقوق الطفل أيضا أعادت النظر في النموذج الشيلي.. خصوصا نتيجة "التمييز" الذي يخلفه".

ج. مهننة التكوينات

إن المهمة التي أقرها الميثاق لا زالت قائمة؛ "ملاءمة المدرسة مع حاجيات سوق الشغل" برامجا ومناهجا. وقد وفت الرؤية الاستراتيجية لهذه المهمة؛ "ربط التعليم المدرسي بالتكوين المهني، من خلال دمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم ومتناغم، مع تعزيز سيرورة الدمج هاته بإحداث مسارات للتعليم المهني منذ التعليم الإعدادي تنتهي بالتعليم الثانوي التأهيلي بتخصص الباكالوريا المهنية".

وتريد الرؤية الاستراتيجية تطوير انفتاح المدرسة على "المحيط الاقتصادي" إلى مستوى مأسسته: "مأسسة قواعد الشراكة بين الفاعل الاقتصادي ومؤسسات التربية والتكوين لضمان التفاعل بينهما، بما يفضي إلى الملاءمة بين التكوينات وسوق الشغل، وإلى تسريع اندماج الخريجين في النسيج الاقتصادي".

12. مجلة العرب، العدد 9817، 03 فبراير 2015.

"على مستوى التأليف، لم يسمح التكوين الذي أمنه قطاع التربية الوطنية لمؤلفي الكتب المدرسية، بجعل هذه الأخيرة قابلة لإدماج التجديدات البيداغوجية وخصوصا تنمية الكفايات واستخدام تقنيات الإعلام والتواصل والتربية على القيم، الخ

علاوة على ذلك، يظل الأجل المحدد في أربعة أشهر ونصف لتأليف الكتب المدرسية غير كاف، وهو بعيد عن الحد الأدنى المطلوب، أي ثمانية أشهر. ومن باب المقارنة، فإن هذا الأجل يتحدد في أربعة عشر شهرا بفرنسا.

وعلى مستوى النشر، سمحت القدرة الاقتصادية لبعض المجموعات، ولتمركزها العمودي، بالهيمنة على الصفقات وبالتواجد عند كل مستويات إنتاج الكتب المدرسية... ولا بد من التذكير في الأخير، بأن الكتب المدرسية لم تخضع لأي تجريب قبل اعتمادها".

- مسؤولية القطاع الخاص

طيلة عقدين والدولة تقدم القطاع الخاص كمساهم وشريك أساسي للدولة في النهوض بأوضاع المدرسة العمومية، ولكن الواقع نطق بالعكس، فالتنامي المهول للقطاع الخاص كان من بين الأسباب الرئيسة لتراجع مستوى الأداء التعليمي للتلاميذ المغاربة.

يقوم قطاع التعليم الخاص- شأنه شأن أي رأس مال- على التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، أو بين العائد الاجتماعي والعائد المادي حسب أدبيات تجار التعليم: "أسفر المزج بين العولمة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة عن تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم على مستوى العالم، وفي الوطن العربي، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية، وغيرت من الطبيعة الاجتماعية والتنموية للتعليم. فتراجع اعتبار التعليم كخدمة عامة من أجل عائد ومنافع اجتماعية... وصارت أهمية التعليم تنصب بشكل أكبر وأكبر على كونه استثمارا يحقق عائدا ماديا كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات"17.

إن البحث عن الربح من طرف الرأسمال المستثمر في قطاع التعليم، يجعله يضحي بالاعتبارات التربوية وشروط الجودة والارتقاء وغيرها من المفاهيم التي يفضل واضعو تقرير المجلس الأعلى استعمالها.

أسطورة خلق الشغل بملاءمة المدرسة مع حاجيات السوق

17. التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي.

انتهت هذه المرحلة من تاريخ المدرسة بالهجوم النيوليبرالي المضاد، الذي أراد أن يتخلص من رواسب المدرسة في مرحلتها الجماهيرية، فأخذ الحديث على أن التركيز على المكتسبات الكمية قد أفرزت سلبيات لازمت قطاع التعليم؛ "ويمكن اختزال هذه السلبيات والتحديات في قضية كبرى ذات أبعاد وتشعبات وهي جودة التعليم"8.

إن الجودة والنوعية يقصد بها عادة التكيف مع "تحديات جديدة فرضتها التحولات المتسارعة التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين"9.. والمقصود بالتحديات هو متطلبات السياق الاقتصادي الجديد وليس حاجيات التلاميذ والطلاب.

ب. المزيد من تشجيع القطاع الخاص

تعددت وسائل تشجيع القطاع الخاص بالمغرب من تحفيزات ضريبة وأشكال دعم مادية وبيداغوجية وإدارية، وهو ما تؤكد عليه الرؤية الاستراتيجية من جديد: "استفادة التعليم الخاص من تحفيزات من الدولة أو الجماعات الترابية للنهوض بتعميم التعليم الإلزامي، لا سيما بالمجال القروي" (الرافعة الثامنة).

تؤكد الرافعة الثامنة من "الرؤية الاستراتيجية" أن "التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف". مع إضافة أن على القطاع الخاص الالتزام "بمبادئ المرفق العمومي، لأنه استثمار في خدمة عمومية تندرج في إطار الخيارات والأهداف المرسومة للمشروع التربوي الوطني".

هذه التأكيدات كلها تسير عكس ما نطقت ولا زالت تنطق به وقائع تردي التعليم بالمغرب نتاج الانتشار الكبير للقطاع الخاص.

عبر "الائتلاف المغربي للتعليم للجميع10" عن "قلقه الشديد في تقريره المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من مختلف أنواع التمييز في التعليم الناتج عن التزايد الفوضوي للتعليم الخصوصي في المغرب. وكذا الأخطار التي قد تنجم بالنسبة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التعليم من خلال تبني الشراكات عمومي- خصوصي في قطاع التعليم"11.

ونبه تقرير صادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنظمة الأمم المتحدة إلى آثار الخوصصة على التعليم في المغرب. استندت اللجنة على تقرير لتحالف منظمات دولية ومغربية، تشير إلى أن توجه الدولة

8 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012،

9 . نفس المرجع

10 . ائتلاف يضم المنظمات التالية: الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب، المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حركة أنفاس الديمقراطية، جمعية بيتي، اتحاد الطلبة من أجل تغيير النظام التعليمي، زينو من أجل تكافؤ الفرص، أطاك المغرب

11 . بيان صحفي صادر عن الائتلاف بتاريخ 10 أبريل 2015

كان من بين دعائم القصف الإعلامي لأذهان الكادحين لجعلهم يقبلون بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، هو أن إصلاح المدرسة بما يجعلها تستجيب لحاجيات السوق هو حل البطالة، لأن شهادات الجامعات وتكويناتها لا تلبي رغبات المقاولات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وليس إلى شعراء ومؤرخين.

وهي نغمة كررها المجلس الأعلى للتعليم في تقريره التحليلي: "أثار التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتعليم، الصادر سنة 2008 إشكالية الإجازات الأساسية، حيث بينت المعطيات المتعلقة بالاندماج لدى خريجي المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح هي الأضعف مقارنة مع باقي أنواع التكوينات الأخرى، وذلك على الرغم من الإصلاح الذي عرفته الإجازات الأساسية".

شجعت الدولة- من خلال الميثاق والمخطط الاستعجالي- على مهننة التعليم وتوجيه التلاميذ والطلاب إلى التخصصات والمسالك المهنية، وذلك لتأمين وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل. وقد استجاب التلاميذ والطلاب لتلك الدعاية فتوجهوا أفواجا نحو تلك التخصصات والمسالك سعيا وراء فرصة شغل. لننظر هل تحقق ذلك.

استجابة محدودة لطلبات الالتحاق بمسالك التكوين المهني:

لنترك المجلس الأعلى للتعليم يكذب أسطورة ملاءمة المدرسة مع حاجيات المقاولات وقدرة ذلك على خلق مناصب شغل، وبالأرقام:

"بلغت نسبة المترشحين سنة 2001 لشغل مقعد بمؤسسات التكوين المهني 3.8 مرشحين لكل مقعد، في حين استقرت سنة 2013 في 2.3، أي، وبالأرقام، تم تخصيص 173 ألف و319 مقعد لمجموع المترشحين لاجتياز المباريات، والبالغ عددهم 404 آلاف و974".

إن نسبة الطلب مقارنة مع العرض في بعض مسالك التكوين المهني وإنعاش الشغل، تجاوزت 1000% في بعض المسالك الجديدة التي يتم فيها التكوين على المهن ذات الصيت العالمي. وكمثال على ذلك، بلغت هذه النسبة في سنة التكوين 2013- 2014، 1440% بمسلك صيانة الطائرات و1120% بمسلك معدات المطارات وتدبير شحن الطائرات.

ومنذ إقرار الميثاق، بلغ عدد طلبات الاندماج داخل نظام التكوين المهني 4 ملايين طلب، علما بأن هذا النظام لم يستجب إلا لمليون و400 ألف".

لقد خيبت الدولة آمال الملايين من طالبي تكوين مهني يؤهلهم "للاستجابة لمتطلبات" المقاولات، فهل اندمج خريجو التكوين المهني ممن أسعفهم الحظ وحصلوا على مقعد في مؤسساته؟

فرص شغل هشة وأجور بئيسة

لدعم العمليات المرتبطة بتعميم التعليم والتكوين وتحسين جودتهما، على أن يتم تمويل هذا الصندوق من الدولة والخواص، احتفاظ مؤسسات التربية والتكوين والبحث بمداخيلها لتنمية مستلزمات الجودة والتأهيل...".

لا تعليق.. ولا جديد تحت شمس ما جاء به الميثاق الوطني من سبل لتغطية انسحاب الدولة من ساحة تمويل تعليم الكادحين.

ثانيا: المزيد من تفكيك المدرسة العمومية

يشكل القطاع العمومي من التعليم عبئا كبيرا من الناحية المالية، لكنه يعد جهازا لا تستطيع الدولة التخلي عنه لما يقوم به من أدوار أيديولوجية، ولكن هناك مستويات دنيا من بقاء المدرسة العمومية قد تقبل الدولة والإجراءات النيوليبرالية أن يصل إليه تفكيك القطاع العمومي من التعليم.

أ. إلزامية التعليم في حدود (4- 15 سنة)

رأينا أعلاه منطق البنك العالمي الذي يبرر حصر التمويل في التعليم الابتدائي وتسعير الخدمات التعليمية في الثانوي والجامعي، ويضيف البنك العالمي أن الإلزامية ذاتها لا يجب أن تتعدى حدود هذا المستوى.

على التعليم الابتدائي أن يمنح المهارات والمعارف والقدرات البدائية لجميع التلاميذ، كي يكونوا مواطنين مستهلكين، أما الاندماج في اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا فليس متيسرا للجميع، بل يجب أن يبدأ الانتقاء الاجتماعي/ البيداغوجي، منذ نهاية الطور الابتدائي، أي انتقاء الأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات هذا الاقتصاد. أما غير القادرين على استكمال التعليم (ما بعد الإلزامي)، فسيكونون يدا عاملة للقطاعات المتخلفة والتقليدية من الاقتصاد.. لقد أنهى الميثاق مرحلة في تاريخ المدرسة المغربية وهي "المرحلة الجماهيرية"، وقد جاءت الرؤية الاستراتيجية" لاستكمال هذه المهمة.

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال- التي تزامنت مع مرحلة من الازدهار طويل الأمد للنظام الرأسمالي ودولة الرعاية الاجتماعية، عملت الدولة على تجاوز التأخر الكبير في ولوج التعليم من أجل الاستجابة لحاجياتها إلى كادر إداري في كل القطاعات إضافة إلى يد عاملة في القطاع العام.

وهو عين ما لوحظ في أنظمة التعليم ببلدان العالم العربي: "توجد جل الأنظمة التربوية العربية اليوم في مفترق الطرق. فقد كان مطروحا عليها في المرحلة السابقة التي انطلقت في كل بلد عربي إبان حصوله على الاستقلال واسترجاع سيادته وحقه في تقرير المصير ومكافحة الجهل بنشر التعليم على نطاق واسع وضمانه لكل الأطفال بدون استثناء ولا تمييز"7.

7. التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012،

يشير التقرير التحليلي إلى أن "نسبة نشاط الخريجين تتغير تبعا للمؤسسات التي تخرجوا منها". ولا يعني اختلاف المؤسسات هنا الفرق بين التكوينات بل في طبيعة المؤسسات ذاتها.

فنسبة النشاط "جد مرتفعة لدى خريجي المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، كالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، ومدارس المهندسين، وكليات الطب. وتنخفض تلك النسبة عندما ننتقل إلى المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، ككلية العلوم والتقنيات، وكلية العلوم. وتبلغ تلك النسبة 50% فقط بالنسبة لخريجي المدرسة العليا للتكنولوجيا، وهي مؤسسة من المفترض أنها تكون تقنيين جاهزين لولوج سوق الشغل".

لقد قامت الدولة بتكييف عدد الخريجين مع محدودية قدرة الاقتصاد المغربي على إدماج الخريجين، وليس تكييف تكويناتهم وشهاداتهم مع حاجيات السوق.

أما بالنسبة لطبيعة العمل الذي يمارسه خريجو التكوين المهني فهو من نوعية العمل الهش ورخيص الأجور:

"أول عمل يحصل عليه الخريج، هو، في أغلب الحالات، عمل مأجور (95% من خريجي فوج 2002). وتميل هذه النسبة إلى الزيادة مع مرور الزمن لتصل 97% بالنسبة لفوج 2006. ومن ناحية أخرى، فإن أول عمل يحصل عليه الخريج هو، في الغالب، عمل مؤقت: إن نسبة الخريجين الذين حصلوا على أول عمل مؤقت، أو لمدة محددة، انتقلت من 51% بالنسبة لفوج 2000 إلى 72% بالنسبة لفوج 2002. وقد انخفضت بعد ذلك إلى 56% سنة 2006.

وأجرة العمل الأول، لا تتجاوز، عموما، 3000. صرح 45% من المستجوبين أنهم يتقاضون أجورا تتراوح بين 1000 و2000 درهم. وصرح 14% منهم أن أجورهم تتراوح بين 2000 و3000 درهم. بينما الأجور التي تفوق 3000 درهم لا تخص سوى نسبة ضئيلة من الخريجين العاملين".

كانت أهم نتيجة للإصلاحات المتوالية للتعليم (ميثاق وطني ومخطط استعجالي)، تكييف اليد العاملة المتخرجة من المدرسة والجامعة، مع حاجيات السوق والمقاولات، التي لا تجد قدرتها التنافسية إلا في يد عاملة رخيصة ومطواعة، وهو نفس ما تصر عليه الخطة الجديدة التي استخلصها المجلس الأعلى للتعليم من تقريره التحليلي: "واعتبارا لكون العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمغرب، وأحد المكونات الرئيسية للرأسمال غير المادي، فإن المدرسة مدعوة أكثر من أي وقت وضى، إلى تقوية قدراتها البشرية والمؤسساتية، وتطوير أدائها، لأجل الإسهام في تكوين وتأهيل النخب والكفاءات البشرية لتغذية المشاريع التنموية والاقتصادية للبلاد كافة".

مقترحات المجلس الأعلى: استئناف الهجوم

كان التقييم النهائي للتقرير التركيبي للمجلس الأعلى للتعليم: "الملاحظ أنه خلال تطبيق الميثاق، بوشر العمل بعدة أوراش، لكن بطريقة مجزأة ومتقطعة وغير متماثلة".

إن فرض رسوم التسجيل على التعليم الثانوي والجامعي يصطدم بانعدام القدرة على الأداء لدى الغالبية العظمى من الكادحين، لذلك يوجه البنك العالمي الانتباه إلى ضرورة دعم الأسر الأكثر عوزا والتي تعجز عن تمويل تعليم أبنائها ما بعد الابتدائي.

رسخ البنك العالمي فكرة أن "الحكومات لا تستطيع أن تمول التعليم لكافة المواطنين، وهو الأمر الذي يقودنا إلى أحد أهم القضايا الخاصة بكيفية التمييز في دعم الرأسمال البشري، معبرا عنه بالقيم، بالشكل الذي يضمن عدم تسريب (التسطير من عندنا)، أو على الأقل التقليل منه، أموال الدعم للفئات الاجتماعية الأقدر ماليا، وبالتالي عدم الإساءة لمفهوم الدعم من كونه يوجه لخفض تكلفة السلعة أو تقليل سعرها لتسهيل مهمة استهلاك السلعة الأساسية من قبل الفئات الأفقر"5.

إنها نفس حجة إلغاء صندوق المقاصة، حجة أن تمويل الدولة للصندوق يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، لذلك يجب إلغاءه وتخصيص دعم محدد للأسر المعوزة.

إن الدعم موجه لإسناد القدرة الشرائية للمعوزين كي يكونوا قادرين على الحصول على خدمة التعليم بتخفيض "تكلفة السلعة أو تقليل سعرها"، ويتحول بذلك الدعم إلى رافعة لتحويل التعليم من "خدمة عمومية" إلى "سلعة".

ويقترح البنك الدولي هذا الدعم الاجتماعي لمواجهة الكوارث الاجتماعية التي ستترتب عن خصخصة التعليم؛ "إن أهم تحفظ على خصخصة التعليم، سواء الجامعي أم في المراحل التعليمية الأخرى، هي إمكانية التأثير سلبا على اعتبارات العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التعليمية بالنوعية الواحدة على جميع الشرائح السكانية. بعبارة أخرى، ما لم تتخذ إجراءات تعويضية لصالح الشرائح الدخلية الأقل فإن من شأن الخصخصة أن تقود إلى استقطاب يترتب عليه حصول من يملك على نوعية عالية من التعليم، ومن لا يملك على نوعية متدنية من التعليم، الأمر الذي سيعمق من التفاوت في توزيع الدخول"6.

د. تنويع مصادر التمويل

أي البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم تساهم "إلى جانب الدولة، ولا سيما عبر تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، مما سيمكن من إسهام باقي الأطراف المعنية والشركاء، ولا سيما: الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية، القطاع الخاص، إقرار رسوم التسجيل في التعليم العالي، ولاحقا، في التعليم الثانوي التأهيلي، مع تطبيق مبدأ الإعفاء الآلي على الأسر المعوزة، إحداث مساهمة لتمويل التعليم ترصد مواردها لصندوق مخصص

5 . نفس المرجع.

6 . نفس المرجع.

يوصي المجلس الأعلى بتنزيل مقتضيات الميثاق بطريقة متماثلة وغير مجزاة وغير متقطعة، وهذا يعني بلغة الحروب، التحضير للهجوم النهائي والشامل لتصفية ما تبقى من طابع عمومي ومجاني في المدرسة العمومية، وهو ما فصله المجلس الأعلى ضمن وثيقة "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030".

ولا تهتم الدولة بالآثار الكارثية لتقليص التمويل العمومي للتعليم؛ "قد يؤدي تراجع التمويل العمومي للتعليم تكريس نظامين تربويين، نظام عمومي ضعيف المردودية والجدوى ونظام خاص ذو جودة عالية وفاعلية وهكذا تتلاشى مؤيدات تكافؤ الفرص ودعائم الإنصاف ليحل محلها التمييز واللامساواة"3.

فصلت الوثيقة في الطرق التي ستتمكن بها الدولة من تنويع مصادر التمويل، أي الطرق التي ستتخلى بواسطتها عن تمويل تعليم أبناء الكادحين.

أ. ضمان مجانية التعليم الإلزامي باعتباره واجبا على الدولة

أي التعليم من سن 5 حتى 15 سنة أما التعليم الثانوي التأهيلي والجامعي فليس واجبا على الدولة، ومرة أخرى يقصد هنا الجانب الذي تبقى عموميا من المدرسة، فالقطاع الخاص يغطي نسبة كبيرة من هذا التعليم، وليست الدولة "ملزمة" بضمان تمويله.

ضمان هذا التمويل يشترط أيضا "إسهام من الشركاء المعنيين كافة، ولا سيما الجماعات الترابية، بما يتلاءم مع اختصاصاتها ومواردها وفق شروط مؤطرة من قبل الدولة".

ومرة أخرى الدولة وفية كل الوفاء لأوامر البنك العاملي الذي يعتبر في كل تقاريره- التي تتخذ طابع الإلزام-، تمويل التعليم "لكافة المراحل.. بدون تمييز.. إجراء غير كفؤ وضد اعتبارات عدالة التوزيع". ويقترح البنك العالمي "استرداد التكاليف وإعادة التخصيص لصالح المراحل التعليمية ذات العائد الاجتماعي الأكبر"4.

ب. التخلي عن تمويل التعليم الثانوي والجامعي

ربطت الرؤية الاستراتيجية "مجانية متابعة الدراسة بعد التعليم الإلزامي باستيفاء الكفايات والمكتسبات اللازمة لذلك في حالة عرقلت أسباب مادية محضة هذه المتابعة".

ج. دعم الأسر المعوزة: رافعة لتحويل التعليم إلى سلعة

وعلى غرار ما قامت به الدولة في قطاع الصحة، تتعهد الوثيقة باستهداف الأسر المعوزة التي لا تستطيع تمويل تعليم أبنائها بمختلف أشكال الدعم الاجتماعي؛ "تحسين طرق استهداف الفئات المستفيدة من الدعم الاجتماعي، وتعزيز برامج الدعم المالي لفائدة ضمان تمدرس أبناء الأسر المعوزة".

إنه نوع من "التغطية التعليمية" على غرار "التغطية الصحية". فإلغاء المجانية ستكون له عواقب اجتماعية وخيمة تسعى الدولة إلى تلطيفها بهذه الوسيلة، باستهداف الأكثر فقرا بالدعم.

3 . التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012.

4 . "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي.

"رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030":

ما لا يأتي بالتخريب، يأتي بمزيد من التخريب

أصدر المجلس الأعلى للتعليم تقريرا تحليليا عن تطبيق الميثاق 2000- 2013، وأتبعه بإصدار وثيقة بعنوان براق وإشهاري: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030".

جرى تقديم وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" بنفس الطريقة الدعائية التي قدم بها الميثاق وبعده المخطط الاستعجالي؛ عبارات مفخمة مثل "المقاربة التشاركية" و"الحكامة الناجعة" و"المرونة الانفتاح"، إضافة إلى ادعاء مصلحة المواطن ("الإنصاف وتكافؤ الفرص، الجودة للجميع، الارتقاء بالفرد والمجتمع") وهي عبارات لا تفيد إلا تغطية المراد الحقيقي من هذه الوثيقة الجديدة؛ استئناف الهجوم على الحق في التعليم العمومي المجاني والجيد.

تتكون الرؤية الاستراتيجية من أربعة فصول مقسمة إلى 23 رافعة، تفصل محاور "الإصلاح الجديد" بلغة تقنية ومفخمة لإيهام المتلقي بأن المدرسة المغربية ستدخل عهدا جديدا من الارتقاء والجودة.

الميثاق جيد.. لكن تطبيقه سيء

يتساءل واضعو الوثيقة: "لماذا لم تنجح الإصلاحات المتعددة المتوالية في التمكن من تحقيق النتائج المطلوبة، هل الخلل كامن في التصور أم في التطبيق؟".

تشير وثيقة الرؤية الاستراتيجية بأننا سنجد "أجوبة مستوفية في التقرير التحليلي المتعلق بتطبيق الميثاق".. وهو التقرير الذي يرد الخلل إلى التطبيق وليس إلى التصور. لذلك أصرت الرؤية الاستراتيجية على اعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين إحدى مرجعياتها إلى جانب فصول الدستور والخطب الملكية.

لا جديد تحت شمس الميثاق الوطني للتربية والتكوين

تمثل "الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030" تحيينا ثانيا للميثاق الوطني للتربية والتكوين، بعد التحيين الأول الذي مثله "المخطط الاستعجالي 2009- 2011".

نفس المبادئ والمرامي والتوصيات الواردة في الميثاق والمخطط جرى تفصيلها مرة أخرى وبلغة أكثر تنميقا في وثيقة "الرؤية الاستراتيجية"، لذلك عبثا تبحث عن جديد، غير وارد في الميثاق.

الدعاية للاستبداد

لا يترك الاستبداد فرصة دون استغلالها للدفاع عن مشروعيته، سواء أكانت تدشينا أو إصدارا لقانون أو ادعاء إصلاح، وهو ما وفت به وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" التي جعلت مرجعيتها الرئيسية دستور 2011، "الذي كرس

الخيارات المجتمعية، لا سيما تلك المتعلقة بإقرار الحق في التربية والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".

خصصت الرؤية الاستراتيجية للمدرسة مهمة تكوين المواطن القابل للاستبداد والخانع، "مواطن متمسك بالثوابت الدينية والوطنية والمؤسساتية للمغرب.. وقادر على الموازنة الذكية والفاعلة بين حقوقه وواجباته".

دائما قصة الإجماع الوطني

ولإضفاء المشروعية على الهجوم الجديد على التعليم الذي تمثله "الرؤية الاستراتيجية"، تدعي هذه الأخيرة أنها نتاج إجماع وطني وليس خطة منزلة من أعلى: "إطلاق مشاورات موسعة شملت الفاعلين في المدرسة، والأطراف المعنية والمستفيدة، والشركاء، والقطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن له رأي في الموضوع من الكفاءات الوطنية والخبراء.. بخصوص واقع المدرسة المغربية واستشراف آفاقها".

تضم وثيقة الرؤية الاستراتيجية نفس المحاور الرئيسية للهجوم على المدرسة العمومية المفصلة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

أولا: المزيد من تقليص التمويل العمومي

تؤكد الوثيقة على غرار التقرير التحليلي (دجنبر 2014) على "استمرار الدولة في تحمل القسط الأوفر من التمويل مع تنويع مصادره".

تمثل عبارة "القسط الأوفر" مدخلا لشرعنة القضاء على الطابع العمومي والمجانية الكاملة لقطاع التعليم وبالتالي تحميل الأسر جزءا من هذا القسط، وقد تم ذلك أصلا في جزء كبير منه بفتح الباب أمام القطاع الخاص، فالجانب الذي ستتحمل فيه الدولة القسط الأوفر من التمويل هو ما تبقى عموميا من المدرسة.

إن منظور الدولة في تمويل التعليم محكوم كليا بتوصيات وأوامر البنك الدولي، فهذا الأخير يوصي بتقليص التمويل العمومي إلى حدود يحقق فيها "الفعالية والنجاعة" ويقصد بها مستوى من التمويل لا يثقل الميزانية العامة ولا يقف عائقا أمام حفز القطاع الخاص وأداء الديون، فقد جرى "إعادة تشكيل مفهوم الإنفاق العام للدولة، واعتباره مبررا فقط عندما يجعل الرأسمال المحلي أكثر تنافسية. وبينما يسمح ذلك بمستوى معين من الإنفاق العام على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، يظل هذا الإنفاق مقيدا من وجهة نظر الليبراليين الجدد بالقدر الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية"2.

1 . "التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، محيا زيتون، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، مجلة المستقبل العربي.